



## أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)

سالم ابوعجيلة عمر

أستاذ بكلية الاقتصاد بالعجيلات-جامعة الزاوية

s.abogela@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/01/20 - تاريخ المراجعة: 2026/02/18 - تاريخ القبول: 2026/02/27 - تاريخ النشر: 2026 /03/28

## ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الليبي على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2024م)، في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، حيث اتسمت هذه الفترة باضطرابات سياسية وأمنية واقتصادية، وتذبذب في إنتاج النفط وتوقفه في بعض الأحيان، كل ذلك انعكس بصورة مباشرة على الاستقرار النقدي والمالي للدولة.

واعتمدت الدراسة على فرضية مفادها: ان تقلبات سعر صرف الدينار الليبي يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات في ليبيا خلال فترة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى ان لتقلبات سعر صرف الدينار الليبي أثر على ميزان المدفوعات وخاصة الحساب الجاري، كما أدت التقلبات في سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة الواردات، والاختلالات الخارجية، وتأكل الفوائض الخارجية، كما ان لهشاشة الاقتصاد الليبي واعتماده الكلي على النفط (الصادرات النفطية) ضاعف من أثر الصدمات النقدية على ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة إلى تعزيز استقرار سعر الصرف، وتحسين استدامة التوازن الخارجي عبر إصلاحات نقدية وهيكلية وضرورة توحيد السياسة النقدية.

**Abstract:**

The study aims to analyze the impact of fluctuations in the Libyan dinar exchange rate on the balance of payments during the period (2011–2024), in light of the political and economic transformations and the political, security, and economic instability that Libya has experienced since 2011. This period has been characterized by political, security, and economic disturbances, as well as fluctuations and occasional disruptions in oil production, all of which have directly affected the country's monetary and financial stability.

The study is based on the hypothesis that fluctuations in the Libyan dinar exchange rate lead to imbalances in the balance of payments in Libya during the study period. The findings indicate that exchange rate fluctuations have a significant impact on the balance of payments, particularly the current account. These fluctuations have also led to increased import costs, external imbalances, and the erosion of external surpluses. Furthermore, the fragility of the Libyan economy and its heavy reliance on oil exports have amplified the impact of monetary shocks on the balance of payments.

The study recommends enhancing exchange rate stability and improving the sustainability of external balance through monetary and structural reforms, as well as the unification of monetary policy.

**مقدمة:**

تعد سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب سياسات أخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، فالدولة تصدر وتستورد، ونتيجة لذلك تظهر تيارات من التدفقات، أحدهما سلعي والآخر خدمي، ويعد المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تسوية

المدفوعات الدولية، لذا لا بد من معرفة سياسة سعر الصرف التي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لاقتصاد الدولة، إذ تلعب سياسة سعر الصرف على اعتبارها أحد أدوات السياسة النقدية دوراً مهماً في الاقتصاد لذلك وجب الاهتمام به لحماية الاقتصاد المحلي من تقلبات أسعار الصرف.

فسعر الصرف هو العنصر المحوري في التوازن الخارجي، نظراً لما يكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريقها النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمّن نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في مجال التنمية، وأصبحت أنظمة سعر الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وبالتالي فإن لتقلبات سعر الصرف انعكاسات على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يؤثر على قطاع التجارة الخارجية بصورة مباشرة.

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماداً شديداً على عوائد النفط من الصادرات النفطية، لأنها تمثل النسبة الأكبر من الصادرات الليبية، حيث تمثل الصادرات النفطية نحو (96%) من إجمالي الصادرات، فمنذ اكتشاف النفط في أواخر خمسينيات القرن الماضي، أصبح الاقتصاد الليبي اقتصاداً ربيعياً يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع واحد (النفط)، وفي الاقتصاديات الربعية المعتمدة على مورد أحادي، يزداد تأثير تقلبات سعر الصرف بسبب محدودية القاعدة الإنتاجية وضعف الصادرات غير النفطية.

ومنذ عام 2011م شهد الاقتصاد الليبي تحولات وتقلبات حادة في سعر الصرف وتغيرات سياسية واقتصادية نتيجة للحروب وعدم الاستقرار السياسي الأمني، أثر ذلك بشكل مباشر على قطاع النفط واستقرار إنتاجه، وذلك بسبب تكرار إغلاق الموانئ والحقول النفطية وتوقف تصدير النفط، مما أدى إلى تنذب واضح في الإيرادات النفطية، وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة، وانعكس ذلك بدوره على معدلات النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي والتوازن الخارجي للدولة.

فالاقتصاد الليبي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته، وذلك بسبب تقلبات سعر الصرف، وكبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات، حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التجارة الدولية، فارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية، الأمر الذي يؤثر على زيادة أسعار صادراتها قياساً بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض الصادرات، مما يتسبب في اختلال شروط التبادل التجاري، وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها.

**مشكلة الدراسة:**

يعاني الاقتصاد الليبي في الآونة الأخيرة من ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية، وانعكس ذلك على تدهور القوة الشرائية للدينار الليبي، ومن هنا تؤثر تلك التغيرات على مختلف الأنشطة الاقتصادية وعلى حركة التبادل التجاري بين الدول والأسواق الخارجية، مما أدى إلى تأثير مباشر على ميزان المدفوعات.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود تقلبات في سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (2011-2024م)، بالتزامن مع تزايد الاختلالات في ميزان المدفوعات، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الليبي على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2024م)؟.

**فرضيات الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على فرضية مفادها: أن تقلبات سعر صرف الدينار الليبي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2024م).

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف، وكذلك مفهوم ميزان المدفوعات، ومعرفة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الليبي على اختلالات ميزان المدفوعات في ليبيا خلال فترة الدراسة، ومعرفة وفهم

طبيعة الاختلالات الخارجية، وبيان الآثار الاقتصادية المترتبة على تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، وتقديم توصيات لتعزيز الاستقرار النقدي والخارجي.

#### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بصورة كلية على الصادرات النفطية، مما يجعل سعر الصرف أحد أكثر المتغيرات حساسية وتأثيره في التوازن الخارجي، ولما له من أهمية في استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي أهميته الإستراتيجية في الاقتصاد الليبي، وتوضيح أثر سعر صرف الدينار الليبي على الاختلال في ميزان المدفوعات في ليبيا خلال فترة الدراسة، وكذلك توضيح آثاره السلبية على أداء مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض وتدهور قيمة العملة المحلية.

#### حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في تحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الليبي على الاختلال في ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011-2024م)، ومعرفة أثر سياسة سعر الصرف باعتبارها أحد أدوات السياسة النقدية دون التوسع في بقية الأدوات، حيث اعتمدت هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذلك تماشياً مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي والتقارير والنشرات الاقتصادية الرسمية، وذلك من أجل عرض سعر الصرف وميزان المدفوعات، وتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الليبي على الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الاعتماد على المراجع المتخصصة والتقارير والإحصائيات من الجهات المختصة، وذلك بتتبع تطور سعر صرف الدينار الليبي وتأثيره على ميزان المدفوعات.

#### الإطار النظري لسعر الصرف:

أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والأنشطة التجارية بين مختلف الدول التي تتعامل كل واحدة منها بعملة نقدية مختلفة إلى وجود ما يعرف بسعر الصرف، الذي يعد مؤشراً مهماً لوضعية الأداء الاقتصادي للدولة، فهو يعد مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وعليه فإنه لا يختلف عن بقية المتغيرات المكونة للفعالية الاقتصادية، حيث يؤدي الارتفاع والانخفاض في سعر الصرف إلى التأثير على الاقتصاد ككل، بما في ذلك على حركة تنشيط التجارة الخارجية، وفي هذه الدراسة نتطلع إلى معرفة تأثير سعر الصرف بصفة مباشرة على عمليات التبادل التجاري بين الدول.

#### مفهوم سعر الصرف:

إن مفهوم سعر الصرف تطور مع تطور النظام النقدي الدولي، بدءاً من نظام قاعدة الذهب، مروراً بنظام بريتون وودز، وصولاً إلى أنظمة التعويم الحديثة<sup>(1)</sup>، وقد أدى انهيار نظام بريتون وودز عام 1971م إلى انتقال غالبية الدول إلى أنظمة سعر الصرف المرن أو المدار.

فالسعر هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة الدولة المصدرة لكي تتم هذه العملية، وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود

<sup>1</sup> - سلامة عبدالجبار، السياسات النقدية وسعر الصرف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020م، ص156.

الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف في كل المصارف المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم، أو اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى البورصة، وهناك عدة مفاهيم لسعر الصرف نذكر منها:

- انه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني (أو هو ما) يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.<sup>(1)</sup>
  - انه السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملية الأجنبية أي السعر الذي يؤدي إلى تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو تحويل عملة محلية إلى عملة أجنبية.<sup>(2)</sup>
  - انه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، حيث يعد سعر الصرف أداة توازن رئيسية بين الداخل والخارج، ويعكس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في السوق الدولية<sup>(3)</sup>، فسعر الصرف يمثل أداة توازن بين الداخل والخارج<sup>(4)</sup>، كما يمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.
- وتزداد حساسية سعر الصرف في الاقتصاديات الريعية، نتيجة لارتباط الإيرادات بسلعة أولية واحدة، وهو ما يخلق علاقة مباشرة بين تقلبات الأسعار العالمية والاختلالات النقدية الداخلية، فان الاقتصاديات الريعية تعاني من قابلية مرتفعة لانتقال الصدمات الخارجية إلى الداخل عبر قناة سعر الصرف.<sup>(5)</sup>

#### أهمية سعر الصرف:

تكمن أهمية سعر الصرف في كونه النواة الرئيسية التي تركز عليها الدولة في عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي أي الربط بين اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها.<sup>(6)</sup>

#### أنواع سعر الصرف:

لسعر الصرف عدة أنواع يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة إحدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة أخرى، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.
- 2- **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل السعر النسبي بين دولتين، حيث يبين النسبة التي يمكن من وفقها استبدال سلع دولة ما مقابل سلع دولة أخرى، فهو يقيس القدرة على المنافسة، فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي ازدادت القدرة التنافسية

<sup>1</sup>- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016م، ص55.

<sup>2</sup>- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص57.

<sup>3</sup>- علي عبدالله عبدالعال، الاقتصاد الدولي والنظم النقدية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2018م، ص112.

<sup>4</sup>- محمود عبدالفضيل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2019م، ص93.

<sup>5</sup>- محمود عبدالفضيل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، المرجع السابق، ص93.

<sup>6</sup>- سمير فخري نعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،

الأردن، 2011م، ص16.

للدولة، أي انه يعكس الفرق بين القوة الشرائية بين الدول المحلي والأجنبي، كما يعرف بالكيفية التي يبين لنا كيف نستطيع ان نقيم قيمة سلعة في دولة معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في دولة ثانية، وبمعنى آخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من اجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والمعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي.

**3- سعر الصرف الفعلي:** ان لأي دولة علاقة تجارية مع عدة دول، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد علي سلة من العملات أي تعدد أسعار الصرف، وبالتالي فلا بد من معرفة تطور العملة الوطنية بدلالة العملات الأخرى، فعليه نقوم بحساب متوسط أسعار صرف هذه العملات، وهو ما يعرف بسعر الصرف الفعلي، وبالتالي فسعر الصرف الفعلي يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة.

**4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** باعتبار ان سعر الصرف الفعلي هو اسمي، وذلك لانه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية، ولكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الاعتماد على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين الدولة وشركائها التجاريين، وباعتباره متوسط أسعار فقد يكون متوازن. نستنتج من هذا التعريف ان سعر الصرف الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف دولة معينة اتجاه شركائها التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للدولة المعنية.

**5- سعر الصرف الحقيقي التوازني:** سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات، بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني يمثل التوازن لأي سلعة مع السلع المتداولة في السوق الحرة وفي وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات، ومن هذا التعريف يمكن القول ان سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتلاءم مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن.

#### العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

هناك العديد من العوامل المهمة، والتي يمكنها التأثير على سعر صرف عملة لدولة ما، وتتمثل العوامل فيما يلي:

#### 1- العوامل الأساسية:

تؤثر هذه العوامل على زيادة ونقصان عرض وطلب العملات الأجنبية وبالتالي على أسعارها، حيث يقيس ميزان المدفوعات التغيرات في التدفقات للعملات الأجنبية، ويمكن تقسيمها إلى:

#### أ- العوامل المؤثرة في العرض والطلب على العملات الأجنبية:

##### ويمكن تصنيفها وفقاً للاثي:

- **الاستيراد والتصدير:** عندما يتم تصدير سلع إلى أسواق خارجية يتم استلام قيمة هذه الصادرات، إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية، فإذا كان بالعملة الأجنبية وهي الأكثر استخداماً خاصة في الدول النامية، سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها عن قيمة صادراته من السلع مقابل عملة وطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي زيادة سعرها، أما في الحالة الأخرى أي ان المصدر يستلم قيمة الصادرات بعملته الوطنية، وحتى يتمكن المستورد من الحصول على العملة الوطنية للمصدر لابد ان يبيع مقابلها عملة أجنبية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع سعرها، والعكس صحيح في حالة الاستيراد، ويظهر ذلك في بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري)، أي انه كلما كان التصدير أكبر من الاستيراد، أدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات لصالح الدولة المصدرة، وزيادة احتياطي الدولة من العملة الأجنبية.

- **النفقات السياسية:** تعد هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية، فنفقات السياح الأجانب في دولة ما تكون عادة بالعملة الوطنية لتلك الدولة، وحصولهم على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية، وهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مع زيادة السياح الأجانب، مما يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية، والعكس يحدث عندما تكون نفقات سياحية من قبل مواطني دولة ما ينفقونها في دولة أخرى، فعليهم شراء عملة تلك الدولة التي يزورونها بعملتهم الوطنية، فيؤدي إلى زيادة عرض عملتهم والنتيجة انخفاض سعرها.
- **تصدير واستيراد خدمات أخرى:** كما هو الحال تصدير سلع دولة ما إلى دول أخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة المصدرة، فان نفس النتائج تحصل في حال تصدير الخدمات، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي رفع سعرها ما ينطبق على استيراد السلع ينطبق أيضاً على استيراد الخدمات، أي أنها تؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي انخفاض سعرها.
- **أرباح الاستثمارات:** عندما تتحقق أرباح في الخارج الأفراد يقيمون في دولة ما أو يرغب هؤلاء الأفراد بإدخال هذه الأرباح إلى دولهم، فانه يتعين عليهم عرض العملة لشراء العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتهم الوطنية ورفع سعرها في الأسواق العالمية، ويحدث العكس عندما تتحقق أرباح لغير المقيمين في دولة ما ويرغبون في إخراجها، فهذا يؤدي إلى زيادة العرض للعملة الوطنية، وينخفض سعرها في الأسواق.
- **الحوالات دون مقابل:** وتشمل الحوالات التي ترد إلى الدولة من مواطنيه الذين يعملون في الخارج أو المغتربين أو المبالغ التي تؤدي لهم عن طريق الإرث، وغير ذلك من الحوالات المشابهة.
- **المساعدات الخارجية:** وتشمل المساعدات التي تصل إلى الدولة من الخارج دون مقابل من المؤسسات الدولية والأفراد، بينما الحكومية تتمثل في المساعدات التي تدفعها الحكومة الأجنبية لحكومة أخرى، ومثل هذه المساعدات تصل إلى الدولة بالعملة الأجنبية، وعند تحويلها إلى العملة الوطنية يزيد الطلب عليها وبالتالي يرتفع سعرها، ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من دولة معينة إلى الدول الأخرى.
- **القروض الدولية:** وهي الأموال التي تنتقل من دولة أخرى كالقروض الحكومية أو الدولية أو القروض التي تمنحها المصارف لمواطني دولة أخرى، في حال منح القروض يزيد الطلب على عملة الدولة التي استقبلت قيمة القرض، وزيادة عرض عملة الدولة المانحة للقرض، وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للدولة المقترضة وانخفاض سعر العملة الوطنية للدولة المقترضة، ويحدث العكس عند تسديد القروض، لأن تسديدها سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة المقترضة، وزيادة عملة الدولة المقترضة.
- **التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الخارجية:** هي انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى لتصبح موجودات في الدولة الأجنبية ذات العائد، وهذا الانتقال يتوقف على حجم الطلب على رؤوس الأموال، وتتمثل التحويلات الرأسمالية في نوعين رئيسيين هما:
  - انتقال الأموال من دولة إلى أخرى لتحول في الدولة المستقبل لها إلى أصول عينية على شكل استثمارات أو مصانع أو غيرها من المشاريع المنتجة.
  - تحويل الأموال من دولة إلى أخرى، لتحول إلى أصول مالية في الدولة المستقبل لها على عكس سندات وودائع لأجل والأسهم وغيرها من الموجودات المالية.
- ب- **العوامل المؤثرة على السياسات الاقتصادية للدولة:**
- **عرض النقد:** يمكن القول ان الزيادة الحادة في عرض النقود لعملة ما تؤدي إلى انخفاض قيمتها.

- **سر الفائدة:** ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل، والعكس صحيح في حالة الانخفاض.
- **التضخم والكساد:** ان التضخم يؤثر على سعر الصرف، ويظهر هذا التأثير من خلال ارتفاع الأسعار في الدولة، والذي يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود مع بقاء الأسعار ثابتة في الدول الأخرى، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة الدولة، ويحدث العكس في حالة انخفاض أسعار السلع في دولة معينة، فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة.(1)

## 2- العوامل الفنية:

- من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر صرف العملة في سوق العملة الأجنبية ما يلي:
- أ- **ظروف السوق:** ان السوق يتأثر بالأحداث ونقل الأخبار والتقارير والمعلومات المتداولة مما يؤثر بدوره على أسعار العملات، فقد يكون شديد الحساسية والتأثر لوضع ما في وقت ما، ويكون العكس من ذلك لنفس الوضع في وقت آخر، فالتقارير والتصريحات والإشاعات تؤثر على الأسعار، ولكن بدرجات مختلفة معتمدة في ذلك على درجة قوة تجاوبها أحياناً ودرجة ضعفه أحياناً أخرى، كما تختلف آراء ووجهات نظر المتعاملين حول نفس المعلومة، فكل متعامل يحلل المعلومات من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة مختلفة.
  - ب- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** تلعب مهارة وخبرة ومعرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق دوراً كبيراً بتحديد اتجاه أسعار العملات، وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقوم باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار، وبالتالي تتأثر هذه الأخيرة بخبرة ومهارة هؤلاء المتعاملين، وتتأثر أيضاً بسياسة المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية، فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع ومبالغها والأوقات المسموح لهم للاحتفاظ تؤثر على أسعار العملات، بالإضافة إلى ان تغير في هذه السياسات سيؤدي إلى تغير في الأسعار.(2)
  - ج- **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** يتحدد سعر صرف العملة نتيجة قوى العرض والطلب، وبالتالي فان الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات:
  - د- **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التوزيع في العمليات:** تتناسب مدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي، وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك حاجة ملحة لها، فلو تساوت مجموعة أوامر الشراء مع أوامر البيع، فان سعر العملة يميل للجهة التي تستطيع ان تجد ظروف أفضل لإتمام عملياتها، كما ان التوزيع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور تؤثر على العملات.
  - هـ- **التغيرات في الأسواق المالية والأسواق غير سوق العملات:** أية تغيرات تطرأ في الأسواق المالية وغيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي، سيؤدي إلى المزيد من الطلب على هذه العملات للاستثمار في أدوات تلك الأسواق، مما يؤدي إلى زيادة سعرها والعكس صحيح في حالة الانخفاض.(3)
- تطور سعر الصرف في ليبيا:**

<sup>1</sup>- توفيق عبدالحريم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص80.

<sup>2</sup>- توفيق عبدالحريم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، المرجع السابق، ص48.

<sup>3</sup>- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص48.

يعد سعر صرف الدينار الليبي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس طبيعة التطورات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الاقتصاد الليبي عبر المراحل التاريخية المختلفة، وقد مر سعر صرف الدينار الليبي بعدة تحولات ارتبطت بالتغيرات في النظام النقدي والسياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة.

فقد ظهر الدينار الليبي كعملة وطنية بعد استقلال ليبيا، حيث صدر بموجب قانون النقد الذي أسس مصرف ليبيا المركزي عام 1955م، ليحل محل الجنيه الليبي الذي كان متداولاً آنذاك، وقد تم ربط الدينار في بداية الأمر بالجنيه الإسترليني وفق نظام أسعار الصرف الثابتة، وهو ما وفر قدرأ من الاستقرار النقدي في تلك الفترة.

ومع تطور الاقتصاد الليبي وازدياد العوائد النفطية خلال سبعينيات القرن العشرين، تم ربط الدينار الليبي بسلة من العملات الدولية بدلاً من الاعتماد على عملة واحدة، وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في قيمته الخارجية وتقليل تأثير تقلبات العملات العالمية، وقد ساعدت هذه السياسة في الحفاظ على قوة الدينار الليبي خلال تلك المرحلة، حيث كان يعد من العملات القوية نسبياً في المنطقة.

غير ان سعر صرف الدينار الليبي بدأ يواجه تحديات منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، من أبرزها تراجع أسعار النفط وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على ليبيا، وقد أدى ذلك إلى ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي ووجود فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق.

وبعد الأحداث التي مرت بها ليبيا في عام 2011م، شهد الاقتصاد الليبي حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، مما انعكس بشكل واضح على سعر صرف الدينار الليبي، فقد اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية نتيجة انخفاض الإنتاج النفطي وتراجع إيرادات الدولة من النقد الأجنبي.

وفي السنوات الأخيرة اتجهت السلطات النقدية في ليبيا إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات النقدية، من أبرزها فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي عام 2018م بهدف تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في سوق الصرف.

ان تطور سعر صرف الدينار الليبي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، وبخاصة التغيرات في عائدات النفط والسياسات النقدية التي أنتهجها مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي في الدولة.

#### الإطار النظري لميزان المدفوعات:

#### مفهوم ميزان المدفوعات:

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، حيث تناولته العديد من الدراسات بالتعريف والشرح، ورغم اختلاف الصياغات اللفظية التي استخدمها الباحثون، فإنها تتفق في الجوهر والمضمون، وهناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات منها:

- بانه السجل المحاسبي المنظم الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة واحدة.<sup>(1)</sup>
- بانه سجل إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>- محمود عبدالفضيل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، مرجع سبق ذكر، ص 211.

<sup>2</sup>- محمد صالح تركي، الاقتصاد الدولي والنظم النقدية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص 135.

- بانه بيان إحصائي شامل يظهر قيمة الحقوق والالتزامات المالية الناشئة عن المبادلات التجارية والمالية والرأسمالية بين الدولة والعالم الخارجي، بما يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة خلال مدة زمنية معينة.<sup>(1)</sup> ومن خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص ان ميزان المدفوعات يقتصر على تسجيل المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط، سواء تلك التي تنشئ حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين، أو التي تترتب عليها التزامات لصالح غير المقيمين ويجب على المقيمين الوفاء بها، في حين لا تدخل المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين في نطاق ميزان المدفوعات. ويقصد بالمقيمين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يزاولون نشاطهم الاقتصادي داخل إقليم الدولة بصورة دائمة، بما في ذلك المصارف والشركات والمؤسسات، فضلاً عن السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة، وأساطيل الصيد التي تدار من قبل رعاياها حتى وإن كانت تعمل في المياه الدولية، أما الأفراد الذين يقيمون في الدولة بصفة مؤقتة كالسياح، فلا يعدون من المقيمين لأغراض ميزان المدفوعات.

ولا توجد قاعدة موحدة تحدد بداية ونهاية الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات، إذ تختلف الدول في ذلك تبعاً لأنظمتها المالية والإدارية، فبينما تعتمد غالبية الدول السنة الميلادية من يناير إلى ديسمبر، في حين تعتمد دول أخرى مثل اليابان سنة مالية تبدأ في أبريل وتنتهي في مارس من العام التالي، كما تلجأ بعض الدول المتقدمة اقتصادياً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إعداد موازنات مدفوعات دورية قصيرة الأجل (ربع سنوية)، وذلك لتمكين السلطات الاقتصادية من متابعة التطورات الخارجية أولاً بأول واتخاذ السياسات التصحيحية في الوقت المناسب. ويعد ميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، الأمر الذي يجعله متوازناً محاسبياً بالضرورة، حيث يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، غير ان هذا التوازن المحاسبي لا ينفى إمكانية وجود اختلالات حقيقية في بعض بنود الميزان، إذ قد يعكس التوازن الكلي اختلالات جزئية تؤثر في الاستقرار الاقتصادي الخارجي للدولة.

#### أهمية ميزان المدفوعات:

- تمثل أهمية ميزان المدفوعات في عدد من الجوانب الاقتصادية، ويمكن إبرازها في النقاط الآتية:
- يوضح الوضع الاقتصادي للدولة من خلال تسجيل مختلف المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي.
- يساعد في تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدولة وبقية دول العالم.
- يوفر بيانات مهمة تدعم صانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة.
- يكشف عن حالات العجز أو الفائض في المعاملات الخارجية ويساعد في معالجتها.
- يبين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية.
- يساهم في تفسير التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية.
- يعكس حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية ومدى جاذبية الاقتصاد الوطني.

#### مكونات ميزان المدفوعات:

نظراً لتعدد وتشابك المعاملات الاقتصادية التي تربط أي دولة بالعالم الخارجي، يصعب حصر هذه المعاملات وتسجيلها في بيان واحد دون تصنيف، لذلك يقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الحسابات الفرعية، يضم كل منها نوعاً متجانساً من المعاملات المتشابهة في طبيعتها وأهدافها، بما يتيح عرضاً منهجياً وتحليلياً واضحاً، وتشمل هذه الحسابات ما يلي:

<sup>1</sup>- سمير فخري نعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص35.

## 1- الحساب الجاري:

يعكس الحساب الجاري التدفقات الناتجة عن المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية مع الخارج خلال فترة زمنية معينة، ويختص هذا الحساب بتسجيل المعاملات التي تؤثر في الدخل القومي الجاري والإنفاق القومي الجاري، دون أن يترتب عليها تغيير مباشر في حجم الثروة أو الدين في الأجل القصير. ويضم الحساب الجاري البنود الآتية:

### أ- الميزان التجاري (السلع):

يعد الميزان التجاري من أهم مكونات الحساب الجاري، إذ يشمل صادرات وواردات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت إشراف السلطات المختصة، سواء كانت سلعاً غذائية أو استهلاكية أو رأسمالية. ويقصد بالميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية، فإذا زادت الواردات على الصادرات تحقق عجز تجاري، أما إذا فاقت الصادرات الواردات فيسجل فائض تجاري، وغالباً ما يحظى هذا البند بمتابعة دقيقة من قبل السلطات النقدية لما له من تأثير مباشر في الاقتصاد الوطني. وفي ليبيا يشكل النفط الجزء الأكبر من الصادرات، لذلك يتأثر الميزان التجاري بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ومستوى الإنتاج.

### ب- الخدمات (التجارة غير المنظورة)

تشمل تجارة الخدمات مجموعة واسعة من المعاملات غير المادية، ومنها (خدمات النقل، خدمات التأمين، خدمات السفر، دخل الاستثمار، المصروفات الحكومية، خدمات أخرى).

### ج- التحويلات بدون مقابل:

تشمل التحويلات التي يتم بموجبها انتقال موارد حقيقية أو مالية من وإلى الخارج دون مقابل مباشر، وتنقسم إلى:

- تحويلات خاصة: مثل الهدايا والتبرعات والهبات المقدمة من الأفراد أو المؤسسات الخاصة.
- تحويلات رسمية: وتشمل المنح والمعاشات والتعويضات والمساعدات الحكومية، سواء لأغراض التنمية أو الإغاثة أو التعويض عن خسائر الحروب.

## 2- الحساب الرأسمالي والمالي:

يعكس هذا الحساب حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدولة والعالم الخارجي، ويشمل التحويلات الرأسمالية، والاستثمارات المباشرة، واستثمارات المحافظ المالية، والقروض طويلة وقصيرة الأجل، وتمثل هذه المعاملات تغييراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة تجاه الخارج، ويشمل هذا الحساب:

### أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

وتشمل الاستثمارات التي تمتد لأكثر من سنة، مثل الاستثمارات المباشرة، واستثمارات المحافظ طويلة الأجل، والقروض طويلة الأجل، وشراء وبيع العقارات في الخارج.

### ب- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وتشمل التدفقات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة، وغالباً ما ترتبط بتسوية معاملات الحساب الجاري، وتتميز بدرجة عالية من السيولة وسرعة الانتقال بين الدول.

### ج- حركة الأصول الاحتياطية الرسمية:

وتشمل التغييرات التي تطرأ على احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والتي تستخدم في تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

### 3- السهو والخطأ:

يستخدم بند السهو والخطأ لتحقيق التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات، نتيجة الصعوبات العملية في جمع بيانات دقيقة لكافة المعاملات الخارجية، ويشمل هذا البند الأخطاء الإحصائية، واختلاف أسعار الصرف، وعدم الإفصاح عن بعض المعاملات لأسباب تتعلق بالأمن القومي، مثل المشتريات العسكرية، بما يضمن تساوي جانبي المدين والدائن وفق مبدأ القيد المزدوج.

### 4- الميزان الكلي:

يعد الميزان الكلي أحد المؤشرات المهمة في ميزان المدفوعات، حيث يعكس النتيجة النهائية لمختلف المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم هذا المؤشر لتحديد ما إذا كان الاقتصاد يحقق فائضاً أو عجزاً في ميزان المدفوعات.

ويقصد بالميزان الكلي المحصلة النهائية للحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي بعد استبعاد التغير في الاحتياطيات الدولية، إذ يوضح مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التوازن في معاملاته الخارجية دون الاعتماد على استخدام الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

ويكتسب الميزان الكلي (ميزان المدفوعات) أهمية خاصة في الاقتصاد الليبي بسبب الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، ويمكن ان يأخذ الميزان الكلي ثلاث حالات رئيسية، وهي:

- **حالة الفائض:** تحدث عندما تتجاوز الإيرادات من المعاملات الخارجية المدفوعات، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

- **حالة العجز:** تحدث عندما تزيد المدفوعات الخارجية عن الإيرادات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

- **حالة التوازن:** تتحقق عندما تتساوى الإيرادات مع المدفوعات الخارجية، وهو ما يعكس استقرار المعاملات الاقتصادية مع الخارج.

### الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعد اختلال ميزان المدفوعات ظاهرة طبيعية قد تواجهها مختلف الدول، ولا ينظر إليه بالضرورة على انه حالة غير عادية، إذ ان التوازن الاقتصادي الحقيقي لميزان المدفوعات، يعكس قدرة الدولة على إدارة علاقاتها الاقتصادية الخارجية بصورة لا تعوق استمرارية النشاط الاقتصادي أو استقراره، ويتخذ هذا الاختلال أحد شكلين رئيسيين (العجز أو الفائض)، فإذا تجاوزت حقوق الدولة لدى الخارج التزاماتها، أمكن استخدام جزء من هذه الحقوق في تسديد الديون، وينتج عن ذلك فائض في ميزان المدفوعات، أما إذا كانت هذه الحقوق غير كافية لتغطية الالتزامات الخارجية، فان ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

وعلى الرغم من ان العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات يعد من الحالات غير المرغوب فيها اقتصادياً، لما قد يترتب عليه من آثار سلبية، إلا ان طبيعة هذه الآثار تختلف باختلاف نوع الاختلال، فالدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها تكون في وضع مديونية تجاه الخارج، بما يعكس مستوى إنفاق يفوق قدراتها الإنتاجية الحقيقية، في المقابل فان تحقيق فائض مستمر قد يعني عدم استغلال الدولة لكامل مواردها المتاحة، كما قد يؤدي تزايد الطلب الخارجي على صادراتها إلى ارتفاع الأسعار داخلياً، ومن ثم نشوء ضغوط تضخمية، ما لم تتدخل السلطات الاقتصادية باتخاذ الإجراءات المناسبة. وعلى الرغم ان ميزان المدفوعات يتوازن محاسبياً بحكم اعتماده على مبدأ القيد المزدوج، فان الاختلال يظهر في الواقع العملي في بعض حساباته، ولا سيما الحساب الجاري، الذي يعد من أكبر وأهم مكونات الميزان، ويؤدي العجز في الحساب الجاري إلى آثار سلبية على الاقتصاد القومي، من أبرزها الضغط على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف

الأجنبي، نتيجة زيادة عرضها مقارنة بالطلب الخارجي عليها، الأمر الذي يدفع السلطات النقدية والمالية إلى التدخل لمعالجة هذا الاختلال من خلال السياسات الاقتصادية المناسبة.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات، ومن أبرزها ما يلي:

- 1- **التقييم غير الدقيق لسعر صرف العملة:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة الوطنية، فإذا تم تحديد سعر صرف العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، ارتفعت أسعار الصادرات الوطنية من منظور الأجانب، ما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي عليها وحدث عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس، فإن تخفيض سعر الصرف بأقل من مستواه التوازني قد يؤدي إلى توسع الصادرات وتراجع الواردات، وهو ما قد يخلق اختلالات جديدة مصحوبة بضغط تضخمية تساهم في استدامة عدم التوازن.
- 2- **الأسباب الهيكلية:** ترتبط هذه الأسباب بخصائص البنية الاقتصادية، ولا سيما هيكل التجارة الخارجية والقدرة الإنتاجية ومستوى التطور الفني، ويظهر هذا النوع من الاختلال بوضوح في الدول النامية التي تعتمد صادراتها على عدد محدود من السلع الأولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية، كتغير أذواق المستهلكين أو التقدم التكنولوجي في الدول الصناعية، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- 3- **الأسباب الدورية:** تنشأ هذه الأسباب عن التقلبات الدورية التي تميز النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي فترات الركود إلى انخفاض الواردات واحتمال تحقيق فائض، في حين تؤدي فترات الرواج إلى زيادة الواردات وتراجع القدرة التصديرية، ما قد يفضي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وتنتقل هذه التقلبات بين الدول عبر التجارة الخارجية، خاصة من الاقتصاديات الكبرى إلى شركائها التجاريين.
- 4- **الظروف الطارئة:** قد تنشأ اختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة أحداث مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها، مثل الكوارث الطبيعية، أو الحروب، أو التغيرات المفاجئة في أنماط الاستهلاك، وهي عوامل تؤثر سلباً في الصادرات وتدفقات النقد الأجنبي، وقد يصاحبها خروج لرؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تقادم العجز.
- 5- **أسباب أخرى:** تشمل هذه الأسباب انخفاض الإنتاجية في الدول النامية، وما يترتب عليه من اعتماد متزايد على استيراد الآلات والتجهيزات اللازمة لبرامج التنمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الواردات بمعدلات تفوق القدرة الادخارية، وينتج عنه عجز مزمن في ميزان المدفوعات غالباً ما يمول بالاقتراض الخارجي طويل الأجل.

**أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:**

يمكن تصنيف اختلال ميزان المدفوعات وفقاً لمصادره وأسبابه إلى الأنواع الآتية:

- 1- **الاختلال العارض:** ينجم عن أحداث استثنائية مؤقتة لا تعكس القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة، كإصابة محصول تصديري رئيسي بأفة زراعية، أو زيادة الطلب العالمي على مواد أولية بسبب الحروب، مما يؤدي إلى عجز أو فائض مؤقت في الميزان.
- 2- **الاختلال الموسمي:** يرتبط هذا النوع بطبيعة النشاط الاقتصادي الموسمي، ويظهر بوضوح في الدول الزراعية، حيث يتحقق فائض خلال مواسم التصدير، وقد يتحول إلى عجز في فترات أخرى، وغالباً ما تتعادل هذه الاختلالات على مدار السنة.
- 3- **الاختلال الدوري:** ينتج عن تقلبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والكساد، وينتقل أثره بين الدول عبر التجارة الخارجية، مؤدياً إلى تغيرات متعاقبة في أوضاع ميزان المدفوعات.
- 4- **الاختلال الاتجاهي:** يظهر خلال مرحلة التحول الهيكلي للاقتصاد من التخلف إلى النمو، حيث تزداد الواردات، ولا سيما السلع الرأسمالية بمعدلات تفوق نمو الصادرات.

5- **الاختلال النقدي:** ينشأ نتيجة التضخم المحلي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وتراجع القدرة التنافسية للصادرات، ما يفضي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

6- **الاختلال الهيكلي:** يعود إلى تغيرات جوهرية في هيكل الطلب أو العرض، أو في توزيع الموارد بين القطاعات الاقتصادية، ولا يمكن معالجته بتغيير سعر الصرف أو السياسات النقدية فقط؛ بل يتطلب إصلاحات هيكلية شاملة تشمل تطوير القدرات الإنتاجية، وتحسين الكفاءة التنظيمية، وتنويع القاعدة الإنتاجية، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

#### معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعد اختلال ميزان المدفوعات من أخطر المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وضع الاقتصاد الوطني ومكانته في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، لاسيما إذا تمثل هذا الاختلال في عجز مستمر، فالعجز في ميزان المدفوعات لا يقتصر أثره على القطاع الخارجي فحسب؛ بل يمتد ليؤثر في الاستقرار النقدي ومستويات التشغيل والنمو الاقتصادي، ومن ثم تسعى السلطات العامة عادة إلى التدخل بهدف إعادة التوازن إلى هذا الميزان خلال فترة زمنية قد تمتد لعدة سنوات، مستخدمة في ذلك حزمة من السياسات الاقتصادية، شريطة ألا تقضي هذه الإجراءات إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية الاقتصادية الوطنية. وبوجه عام يمكن التمييز بين مسارين رئيسيين لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات:

#### 1- التصحيح عن طريق آلية السوق:

استند الفكر الاقتصادي التقليدي إلى فرضية قدرة آلية الأسعار (جهاز الثمن) على تحقيق التوازن الخارجي بصورة تلقائية، ومع الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين وتأثير أفكار كينز، تحول الاهتمام نحو دور الدخل القومي في استعادة التوازن الخارجي، أما التحليل الحديث فقد جمع بين أثر تغيرات الأسعار والدخول، وأدخل العمليات المالية ضمن إطار تفسيره، في محاولة لبناء نظرية شاملة لتوازن ميزان المدفوعات. وتتخذ آلية السوق في تصحيح الاختلال أربعة أشكال رئيسية:

- **التصحيح عن طريق آلية الأسعار:** ارتبط هذا الأسلوب بفترة تطبيق قاعدة الذهب، ويتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية تتمثل في (ثبات أسعار الصرف، التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، مرونة الأسعار والأجور)، ووفقاً للنظرية التقليدية، توجد علاقة طردية بين حركة الذهب وحالة ميزان المدفوعات، ففي حالة تحقيق فائض، تتدفق كميات من الذهب إلى الداخل، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود وارتفاع المستوى العام للأسعار، وينجم عن ذلك تراجع القدرة التنافسية للصادرات وارتفاع الواردات، إلى أن يعود الميزان إلى حالة التوازن، أما في حالة العجز، فتحدث العملية العكسية، حيث ينخفض عرض النقود والأسعار، مما يعزز الصادرات ويقلل الواردات تدريجياً.

كما أن التغير في المستوى العام للأسعار قد يؤثر في أسعار الفائدة، إذ يؤدي فائض السيولة إلى انخفاضها، بما يشجع على خروج رؤوس الأموال، في حين أن رفع سعر الفائدة في حالة العجز يجذب رؤوس الأموال الأجنبية ويساهم في دعم مركز ميزان المدفوعات.

- **التصحيح عن طريق سعر الصرف:** ظهر هذا الأسلوب مع انهيار قاعدة الذهب وأتباع نظم أسعار الصرف المرنة، ففي ظل نظام التعويم، يتحدد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وعندما تواجه الدولة عجزاً في ميزان مدفوعاتها، يزداد عرض عملتها المحلية في أسواق الصرف نتيجة الحاجة إلى العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها، ويترتب على ذلك تحسن القدرة التنافسية للصادرات وارتفاع أسعار الواردات، فتتقلص تدريجياً الفجوة الخارجية حتى يتحقق التوازن، أما في حالة الفائض، فتحدث العملية في الاتجاه المعاكس.

- **التصحيح عن طريق الدخل (المدخل الكنزي):** يرتكز هذا المدخل على النظرية الكينزية التي تؤكد دور التغيرات في الدخل القومي وتأثيرها في الطلب على الصرف الأجنبي، ويفترض هذا التحليل ثبات أسعار الصرف والأسعار الداخلية، ويركز على السياسة المالية بوصفها الأداة الأساسية للتأثير في مستوى الدخل عبر مضاعف الإنفاق، ففي حالة الفائض،

يؤدي ارتفاع الصادرات إلى زيادة الإنتاج والتشغيل، ومن ثم ارتفاع الدخل، مما يفضي إلى زيادة الطلب على الواردات بفعل مضاعف التجارة الخارجية، وهو ما يعيد التوازن تدريجياً، أما في حالة العجز، فإن انخفاض الدخل يقلل الطلب على الواردات ويخفف الضغط على النقد الأجنبي، غير أن التطبيق العملي لهذه النظرية قد يتطلب تدخلاً مقصوداً من السلطات العامة عبر أدوات السياسة المالية، كزيادة الضرائب أو خفض الإنفاق العام للحد من الطلب الكلي وتقليص الواردات، كما يمكن استخدام السياسة النقدية، لا سيما سعر الفائدة، للتأثير في تدفقات رؤوس الأموال، وإن كان الكينزيون يمنحون السياسة المالية أولوية أكبر.

- **التصحيح عن طريق المرونة (مدخل التجارة):** جاءت نظرية المرونة لمعالجة أوجه القصور في التحليلين الكلاسيكي والكنزي، خاصة في ظل شيوع نظم الصرف المرنة، وتركز هذه النظرية على أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري، مع التأكيد على شرط مرونة الطلب على الصادرات والواردات، فنجاح تخفيض قيمة العملة في تحسين ميزان المدفوعات يتوقف أساساً على: (درجة مرونة الطلب على الصادرات والواردات، القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومستوى التشغيل السائد فيه)، إذ قد لا يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى النتائج المرجوة إذا كان الطلب غير مرناً، أو إذا كان الاقتصاد يعاني من اختناقات إنتاجية تحد من قدرته على الاستجابة لزيادة الطلب الخارجي.

## 2- التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

في كثير من الحالات، لا تترك الدولة عملية التكيف لقوى السوق وحدها، لما قد يترتب على ذلك من تقلبات في الأسعار والدخل تتعارض مع أهداف الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل، لذلك تلجأ السلطات العامة إلى سياسات مباشرة لمعالجة الاختلال.

- **الإجراءات الداخلية:** وتشمل: بيع الأسهم، والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية، وبيع العقارات للأجانب لتعزيز الاحتياطيات، وفرض قيود تجارية مثل الحصص والرسوم الجمركية للحد من الواردات، وتشجيع الصادرات، واستخدام الاحتياطيات الدولية والذهب لتغطية العجز.

- **الإجراءات الخارجية:** وتتمثل في اللجوء إلى القروض الخارجية مثل صندوق النقد الدولي أو الأسواق المالية الدولية، وبيع جزء من الاحتياطي الذهبي في الخارج، وتصفية بعض الاستثمارات الخارجية المملوكة للدولة.

## تطور ميزان المدفوعات في ليبيا:

يعد ميزان المدفوعات من الأدوات الرئيسية التي تستخدم لقياس العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي، إذ يعكس جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وبقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة، وفي ليبيا ارتبط تطور ميزان المدفوعات إلى حد كبير بتطور قطاع النفط الذي يعد المصدر الرئيس للنقد الأجنبي.

ففي الفترة التي سبقت اكتشاف النفط، كان الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الخارجية وبعض الأنشطة الاقتصادية المحدودة، الأمر الذي انعكس على ميزان المدفوعات بضعف الصادرات وارتفاع الواردات، غير أن اكتشاف النفط وتزايد إنتاجه منذ ستينيات القرن العشرين أدى إلى تحسن واضح في وضع ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع عائدات الصادرات النفطية.

وخلال العقود اللاحقة أصبح قطاع النفط العامل الأساسي المؤثر في ميزان المدفوعات في ليبيا، حيث أسهم ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج في تحقيق فوائض في الحساب الخارجي للدولة، في حين أدت فترات انخفاض الأسعار أو تراجع الإنتاج إلى حدوث اختلالات في هذا الميزان، كما تأثر ميزان المدفوعات في ليبيا بالتحويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، خاصة بعد الأحداث التي مرت بها ليبيا في عام 2011م التي أدت إلى تراجع الإنتاج النفطي وانخفاض الإيرادات من النقد الأجنبي.

ويتولى مصرف ليبيا المركزي إعداد بيانات ميزان المدفوعات ونشرها، حيث تستخدم هذه البيانات في تحليل الأداء الاقتصادي للدولة وقياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبذلك يمثل ميزان المدفوعات مؤشراً مهماً لفهم طبيعة التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الليبي وعلاقته بالاقتصاد العالمي.

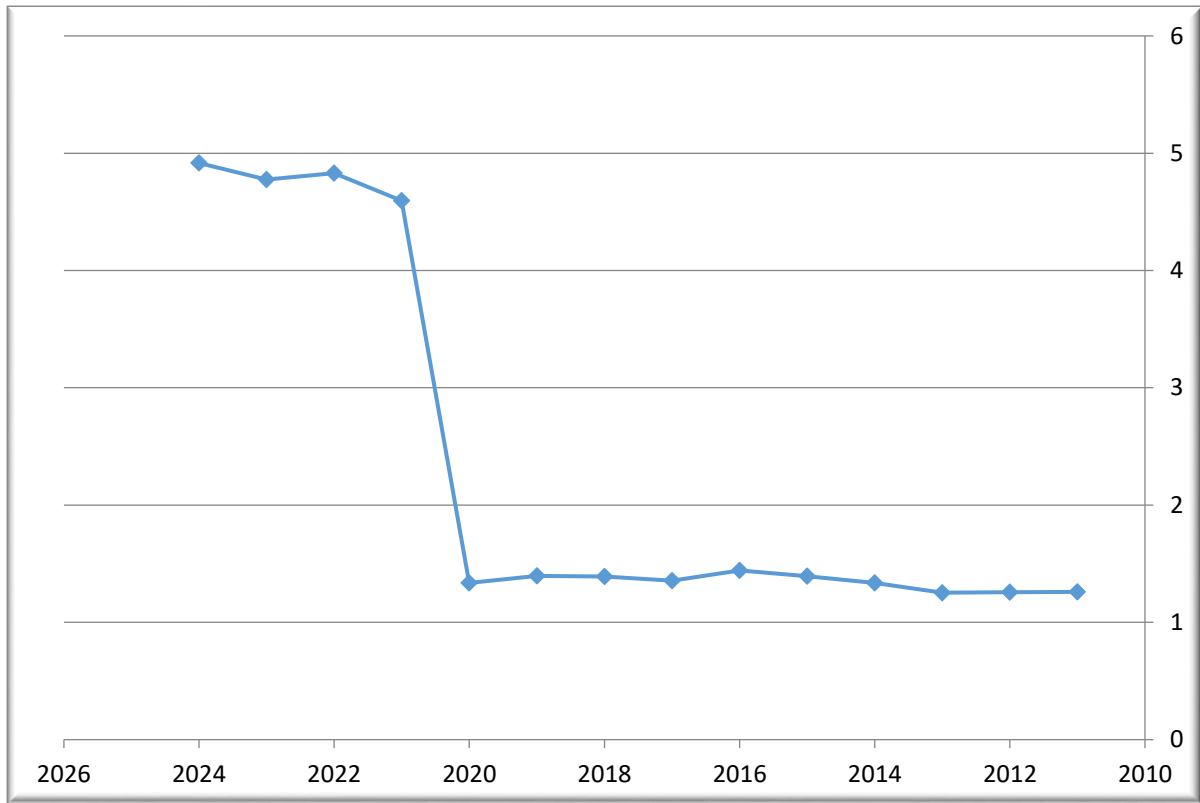
### أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م):

على الرغم من استخدام الدولة الليبية لحقوق السحب الخاصة كمقياس لسعر صرف عملتها المحلية، إلا ان في هذه الدراسة استخدم أحد العملات الموجودة في سلة حقوق السحب الخاصة ألا وهو الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي، لمعرفة تأثير سعر صرفه على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

ان هيكل ميزان المدفوعات في ليبيا لا يختلف عن نظيره في بقية الدول، غير انه يعكس خصوصية الاقتصاد الليبي، المعتمد بصورة رئيسية على صادرات النفط، ومن ثم، فان أداء الميزان يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط العالمية، ومستويات الإنتاج، والظروف السياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية، فضلاً عن تأثيرات العولمة والتحولت في البيئة الاقتصادية الدولية.

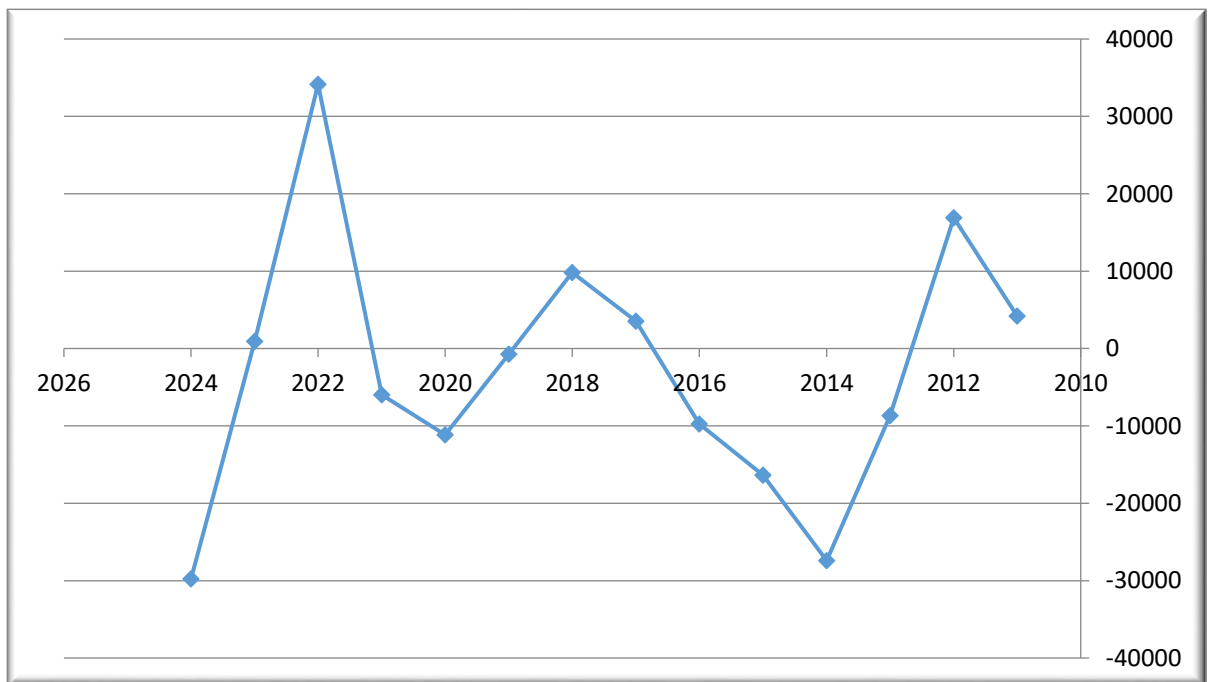
| ميزان المدفوعات |                  |              |                  |                         |                  |               |                  | سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي |                   | خلال عام |
|-----------------|------------------|--------------|------------------|-------------------------|------------------|---------------|------------------|---|-------------------|----------|
| الميزان الكلي   |                  | السهو والخطأ |                  | الحساب الرأسمال والمالي |                  | الحساب الجاري |                  | مقدار   | السعر             |          |
| مقدار           | القيمة           | مقدار        | القيمة           | مقدار                   | القيمة           | مقدار         | القيمة           | التغير (*)                                    | (بالدينار الليبي) |          |
| (التغير *)      | (بالمليون دينار) | (التغير *)   | (بالمليون دينار) | (التغير *)              | (بالمليون دينار) | (التغير *)    | (بالمليون دينار) | (*)   | (بالتغير)         |          |
| -1478           | 4215             | 6105         | 3345             | 8472                    | -3002            | -16055        | 3872             | 0.005   | 1.260             | 2011     |
| 12683           | 16898            | -6544        | -3199            | -6935                   | -9937            | 26162         | 30034            | - 0.003                                       | 1.256             | 2012     |
| -25570.3        | -8672.3          | 156.2        | -3042.8          | 4294.4                  | -5642.6          | -30021.7      | 12.3             | - 0.003                                       | 1.253             | 2013     |
| -18733.7        | -27406           | 345.3        | -2697.5          | 5107.9                  | -534.7           | -24184.6      | -24172.3         | 0.081   | 1.335             | 2014     |
| 11041.2         | -16364.8         | 2984.6       | 287.1            | -3403.6                 | -3938.3          | 11458.7       | -12713.6         | 0.058   | 1.393             | 2015     |
| 6629.8          | -9735            | -2181.1      | -1894            | 2638                    | -1300.3          | 6173.4        | -6540.2          | 0.049   | 1.442             | 2016     |
| 13268.2         | 3533.2           | 795.7        | -1098.3          | -220.8                  | -1521.1          | 12692.8       | 6152.6           | -0.085  | 1.356             | 2017     |
| 6298.8          | 9832             | 3268.5       | 2170.2           | -2995.8                 | -4516.9          | 10366.5       | 16519.1          | 0.035   | 1.391             | 2018     |
| -10548.9        | -716.9           | -826.5       | 1343.7           | -159.6                  | -4676.5          | -9782         | 6737.1           | 0.005   | 1.396             | 2019     |
| -10430.3        | -11147.2         | 1129.7       | 2473.4           | 2163                    | -2513.5          | -17844.2      | -11107.1         | -0.060  | 1.336             | 2020     |
| 5173.6          | -5973.6          | 7406.9       | 9880.3           | -11648.1                | -14161.6         | 29175.3       | 18068.2          | 3.26  | 4.596             | 2021     |
| 40118.4         | 34144.8          | -3184.3      | 6696             | -4505.1                 | -18666.7         | 28047.3       | 46115.5          | 0.233   | 4.829             | 2022     |
| -33201.6        | 943.2            | -3288        | 3408             | 7251.3                  | -11415.4         | -37165.4      | 8950.1           | -0.053  | 4.775             | 2023     |
| -30721          | -29777.8         | 7777         | 11185            | -8030.8                 | -19446.2         | -8096.7       | 853.4            | 0.141   | 4.916             | 2024     |

الشكل رقم (1) يوضح سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (2011-2024م)



المصدر: استناداً لبيانات الجدول رقم (1).

الشكل رقم (2) يوضح ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م)



المصدر: استناداً لبيانات الجدول رقم (1).

نلاحظ من الجدول رقم (1) والشكلين السابقين أن تطور كل من سعر صرف الدينار الليبي وتطور ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2010-2024م)، حيث تعكس البيانات الواردة في الجدول طبيعة العلاقة بين التقلبات في سعر الصرف والأداء الخارجي للاقتصاد الليبي، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للنقد الأجنبي.

ففي عام 2011م فقد ارتفع سعر صرف الدينار الليبي بشكل طفيف ليصل إلى 1.260 دينار للدولار مقابل 1.254 دينار للدولار في العام السابق، في حين شهد الحساب الجاري انخفاضاً كبيراً، حيث تراجع إلى 3872 مليون دينار بعد ان كان 19927 مليون دينار في العام السابق، كما انخفض الميزان الكلي إلى 4215 مليون دينار مقابل 5693 مليون دينار في العام السابق، ويعزى ذلك إلى الأحداث والاضطرابات السياسية في عام 2011م التي أثرت في الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض إنتاج النفط وتوقف بعض الحقول، مما حد من قدرة الاستقرار النسبي في سعر الصرف على دعم الحساب الجاري، فأظهر ضعف العلاقة الإيجابية بين استقرار العملة وتحسن ميزان المدفوعات في ظل صدمات هيكلية، الأمر الذي انعكس سلباً على تدفقات النقد الأجنبي.

وفي عام 2012م انخفض سعر صرف الدينار الليبي انخفاضاً طفيفاً بلغ 1.256 دينار للدولار مقارنة بالعام السابق، في حين تحسن أداء ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع الحساب الجاري إلى 30034 مليون دينار، وانعكس ذلك في تحقيق فائض واضح في الميزان الكلي بلغ 16898 مليون دينار، ويعود ذلك إلى تعافي إنتاج النفط التحسن في الإيرادات النفطية كان العامل الحاسم في دعم ميزان المدفوعات، بما يفوق أثر التغير المحدود في سعر الصرف.

غير ان عام 2013م رغم استمرار الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الليبي ليلبغ 1.253 دينار للدولار، إلا ان ميزان المدفوعات شهد تدهوراً واضحاً، حيث تراجع الحساب الجاري بشكل حاد ليصل إلى 12.3 مليون دينار فقط، كما سجل الميزان الكلي عجزاً بلغ (-8672.3) مليون دينار، ويرتبط ذلك بانخفاض الصادرات النفطية نتيجة الاضطرابات في قطاع النفط.

واستمر التدهور خلال عام 2014م حيث ارتفع سعر صرف الدينار الليبي إلى 1.335 دينار للدولار، وسجل الحساب الجاري عجزاً كبيراً بلغ (-24172.3) مليون دينار، كما اتسع عجز الميزان الكلي ليصل إلى (-27406) مليون دينار، ويشير هذا إلى ان تدهور قيمة الدينار لم تسهم في تحسين القدرة التنافسية للصادرات، نظراً لهيمنة قطاع النفط على هيكل الصادرات، مما قلل من فاعلية آلية سعر الصرف في تصحيح الاختلالات، وهو ما يعكس تراجع الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق على الواردات.

وفي عام 2015م استمر ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي إلى 1.393 دينار للدولار، ورغم تحسن نسبي في الحساب الجاري مقارنة بعام 2014م، إلا ان الميزان الكلي ظل في حالة عجز، حيث بلغ الحساب الجاري (-12713.6) مليون دينار، كما سجل الميزان الكلي عجزاً قدره (-16364.8) مليون دينار، ويعكس ذلك استمرار هشاشة القطاع الخارجي، وضعف مرونة الواردات تجاه تقلبات سعر الصرف، في ظل استمرار التحديات الاقتصادية وتراجع تدفقات النقد الأجنبي.

أما في عام 2016م سجل سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعاً إضافياً إلى 1.442 دينار للدولار، فقد تحسن الوضع نسبياً في الميزان الكلي، حيث تقلص عجز الميزان الكلي مقارنة إلى (-9735) مليون دينار، كما تقلص أيضاً العجز في الحساب الجاري ليلبغ (-6540.2) مليون دينار، ويمكن تفسير ذلك بان انخفاض قيمة الدينار ساهم جزئياً في تقليص الطلب على الواردات، ويرتبط ذلك بتحسن جزئي في الإنتاج النفطي، إلا ان الأثر ظل محدوداً بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد.

وفي عام 2017م انخفض سعر صرف الدينار الليبي إلى 1.356 دينار للدولار، أي تحسن نسبي في قيمة الدينار، وتزامن ذلك مع تحقيق فائض في الميزان الكلي، حيث حقق الميزان الكلي فائضاً قدره 3533.2 مليون دينار، كما سجل

الحساب الجاري فائضاً بلغ 6152.6 مليون دينار، ويشير هذا إلى ان تحسن سعر الصرف، مقترناً بزيادة الإيرادات النفطية وتحسن الصادرات، أسهم في تعزيز مركز ميزان المدفوعات.

كما استمر التحسن خلال عام 2018م، حيث ارتفع سعر صرف الدينار الليبي مجدداً إلى 1.391 دينار للدولار، ومع ذلك سجل الميزان الكلي فائضاً ملحوظاً بلغ 9832 مليون دينار، كما سجل الحساب الجاري هو الآخر فائضاً بلغ 16519.1 مليون دينار، وهو ما يعكس تحسن الإيرادات النفطية وارتفاع الصادرات.

غير ان عام 2019م شهد سعر صرف الدينار الليبي ارتفاعاً طفيفاً بلغ 1.396 دينار للدولار، بينما شهد تراجعاً في الأداء الخارجي، حيث انخفض فائض الحساب الجاري إلى 6737.1 مليون دينار، كما تحول الميزان الكلي إلى عجز بلغ (716.9-) مليون دينار، نتيجة استمرار تدهور قيمة الدينار الليبي، وتذبذب أسعار النفط وتذبذب الإيرادات النفطية.

وفي عام 2020م انخفض سعر صرف الدينار الليبي إلى 1.336 دينار للدولار، إلا ان الميزان الكلي سجل عجزاً كبيراً، حيث سجل الحساب الجاري عجزاً بلغ (11107.1-) مليون دينار، كما بلغ عجز الميزان الكلي (11147.2-) مليون دينار، ويعزى ذلك إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وانخفاض إنتاج النفط وتدابير إغلاق حقول النفط، وجائحة كورونا، ما يبرز محدودية أثر سعر الصرف في مواجهة الصدمات الخارجية الكبرى.

أما في عام 2021م فقد شهد سعر صرف الدينار الليبي تغيراً كبيراً، نتيجة قرار تعديل سعر الصرف، وهو تغير جوهري في السياسة النقدية، حيث ارتفع إلى 4.596 دينار للدولار، كما سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 18068.2 مليون دينار، إلا ان الميزان الكلي سجل عجزاً بلغ (5973.6-) مليون دينار نتيجة إلى ان الأثر الفوري لتخفيض قيمة العملة لم يكن كافياً لتحقيق توازن شامل بسبب الضغوط في الحساب الرأسمالي والمالي، ارتفاع المدفوعات الخارجية.

وفي عام 2022م ارتفع سعر صرف الدينار الليبي إلى 4.829 دينار للدولار، وتزامن ذلك مع تحقيق فائض كبير في الحساب الجاري والميزان الكلي، تحسن بذلك ميزان المدفوعات بشكل واضح، حيث ارتفع فائض الحساب الجاري إلى 46115.5 مليون دينار، كما سجل الميزان الكلي فائضاً كبيراً بلغ 34144.8 مليون دينار، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع أسعار النفط عالمياً، وزيادة الإيرادات النفطية، مما دعم تدفقات النقد الأجنبي، وأدى إلى تحسن ملموس في ميزان المدفوعات رغم استمرار ضعف قيمة الدينار.

أما في عام 2023م انخفض سعر صرف الدينار الليبي قليلاً إلى 4.775 دينار للدولار، إلا ان الميزان الكلي تراجع بصورة حادة نحو العجز، فقد انخفض فائض الحساب الجاري إلى 8950.1 مليون دينار، كما تراجع الميزان الكلي إلى 943.2 مليون دينار، ويعكس ذلك استمرار حساسية الاقتصاد للتقلبات في الصادرات النفطية انخفاض الإيرادات النفطية نسبياً وزيادة المدفوعات الخارجية والإنفاق الخارجي، مع محدودية تأثير التحسن الطفيف في قيمة الدينار.

وفي عام 2024م ارتفع سعر صرف الدينار الليبي إلى 4.916 دينار للدولار، مسجلاً مزيداً من التراجع في قيمة الدينار، وتزامن ذلك مع تسجيل عجز كبير في الميزان الكلي، حيث تراجع الحساب الجاري بشكل ملحوظ ليصل إلى 853.4 مليون دينار، كما سجل الميزان الكلي عجزاً كبيراً بلغ (29777.8-) مليون دينار، ويشير هذا إلى ان استمرار ضعف العملة دون إصلاحات هيكلية موازية، لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين التوازن الخارجي، واستمرار التقلبات في الإيرادات النفطية وارتفاع الالتزامات الخارجية.

ويمكن إيجاز ما تضمنه الجدول بان سعر صرف الدينار الليبي سجل أعلى قيمة في عام 2024م، حيث بلغ نحو 4.916 دينار للدولار، وسجل أدنى قيمة في عام 2013م، حيث بلغ حوالي 1.253 دينار للدولار، في حين سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات أعلى فائض في عام 2022م، حيث بلغ نحو 34144.8 مليون دينار، وسجل أكبر عجز في عام 2024م حيث بلغ حوالي (29777.8-) مليون دينار.

وبصفة عامة تشير بيانات الجدول إلى ان ميزان المدفوعات في ليبيا يتسم بدرجة عالية من التقلبات، ويرتبط بشكل أساسي بتقلبات إنتاج وأسعار النفط العالمية، إضافة إلى التقلبات في سعر صرف الدينار الليبي، الأمر الذي يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي، واعتماده الكبير على مورد اقتصادي واحد كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، كذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

والشكلين التاليين يوضحان سعر صرف الدينار الليبي وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (2011-2024م).

#### الخاتمة:

بشكل عام يتضح من التحليل السابق ان العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الليبي وأداء ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة الدراسة كانت علاقة غير مستقرة، لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، لذا يظل أثر سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي محدوداً في تصحيح الاختلالات الخارجية، بينما تلعب الإيرادات النفطية والعوامل السياسية والاقتصادية الدولية الدور الحاسم في تحديد اتجاه ميزان المدفوعات، وعليه فان استقرار سعر الصرف وتحقيق توازن دائم في ميزان المدفوعات يتطلبان تنوع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز مرونة الاقتصاد تجاه الصدمات الخارجية.

كما تبين ان الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، الأمر الذي يجعل ميزان المدفوعات شديد الحساسية للتغيرات في إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق العالمية، ففي السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية تحسن وضع الحساب الجاري وحقق الميزان الكلي فوائض ملحوظة، في حين أدت فترات تراجع الإنتاج أو انخفاض الأسعار إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات.

ومن ناحية أخرى ساهمت التقلبات التي طرأت على سعر صرف الدينار الليبي، خاصة بعد تعديل قيمته في السنوات الأخيرة، في إعادة التوازن النسبي لسوق النقد الأجنبي، الأمر الذي انعكس بدرجات متفاوتة على ميزان المدفوعات، وبذلك يمكن القول ان العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في ليبيا علاقة تأثير متبادل، حيث يؤثر كل منهما في الآخر من خلال قنوات التجارة الخارجية وتدفقات النقد الأجنبي.

#### النتائج:

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أظهرت نتائج التحليل ان سعر صرف الدينار الليبي شهد حالة من الاستقرار النسبي خلال الفترة (2011-2020م)، حيث ظل في نطاق ضيق يقارب (1.25-1.44) دينار للدولار، قبل ان يشهد تحولاً هيكلياً كبيراً في عام 2021م، نتيجة لتوحيد سعر الصرف، حيث ارتفع إلى نحو 4.596 دينار للدولار، وهو ما يعكس عملية إعادة تقييم للعملة الوطنية وتغييراً جوهرياً في السياسة النقدية.
- 2- بينت نتائج التحليل ان العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الليبي وأداء ميزان المدفوعات لم تكن علاقة مستقرة أو مباشرة، إذ ان تأثير سعر الصرف ظل محدوداً في ظل هيمنة القطاع النفطي على هيكل التجارة الخارجية.
- 3- كشفت الدراسة ان الإصلاحات النقدية، وعلى رأسها توحيد سعر صرف الدينار الليبي، أسهمت في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، إلا ان ذلك لم يكن كافياً لتحقيق استقرار دائم في ميزان المدفوعات.
- 4- أظهرت النتائج ان ميزان المدفوعات حقق فوائض كبيرة في السنوات (2012م، 2018م، 2022م)، وارتبط ذلك بارتفاع الإيرادات النفطية في تلك السنوات، في حين سجل عجزاً في فترات تراجع الإنتاج أو أسعار النفط العالمية.
- 5- كشفت نتائج التحليل ان ميزان المدفوعات في ليبيا اتسم بدرجة عالية من التقلب خلال فترة الدراسة، حيث تعاقبت فترات الفائض والعجز نتيجة التغيرات في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي.

- 6- أوضحت الدراسة ان الحساب الجاري كان العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاه الميزان الكلي لميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على صادرات النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي.
- 7- أظهرت النتائج ان استمرار العجز في الحساب الرأسمالي والمالي في بعض السنوات يعكس ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتراجع حركة رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الليبي.

#### التوصيات:

- بناءً على النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين أداء ميزان المدفوعات وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في سعر صرف الدينار الليبي، ومن أهمها:
- 1- ضرورة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الليبي، وتقليل الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، بما يساهم في تعزيز استقرار ميزان المدفوعات.
  - 2- تبني سياسات نقدية ومالية متكاملة تهدف إلى تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الليبي، والحد من التقلبات الحادة التي قد تؤثر في الاستقرار الاقتصادي الكلي.
  - 3- تعزيز إدارة الاحتياطيات الأجنبية لدى المصرف المركزي بما يضمن القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.
  - 4- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتطوير التشريعات الاقتصادية، بما يساهم في دعم الحساب الرأسمالي والمالي.
  - 5- تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مثل القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، بهدف زيادة الصادرات وتنويع مصادر النقد الأجنبي.
  - 6- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد النفطية، وتحسين آليات توزيع الإيرادات بما يساهم في تحقيق استقرار أكبر في المؤشرات الاقتصادية الكلية.
  - 7- العمل على تطوير السياسات التجارية بما يدعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ويقلل من الاعتماد المفرط على الواردات.

#### قائمة المراجع:

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2017م.
- 2- توفيق عبدالرجيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2018م.
- 3- حسام علي داوود وآخرون، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012م.
- 4- حسين علي حسين، الاقتصاد الدولي والنظام الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017م.
- 5- سلامة عبدالجبار، السياسات النقدية وسعر الصرف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2020م.
- 6- سامي عفيفي حاتم، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
- 7- سمير فخري نعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.
- 8- صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة، ليبيا، 2022م.
- 9- عبدالحسن جليل الغالي، سعر الصرف وإدارته، الطبعة الأولى، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011م.

- 10- عبدالكريم قندوز، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية وميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2021م.
- 11- عبدالمجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م.
- 12- عبدالمطلب عبدالحמיד، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2019م.
- 13- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2012م.
- 14- علي عبدالله عبدالعال، الاقتصاد الدولي والنظم النقدية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018م.
- 15- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014م.
- 16- محمد ذياب، التجارة الدولية في مصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المقبل اللبناني، لبنان، 2019م.
- 17- محمد صالح تركي، الاقتصاد الدولي والنظم النقدية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2018م.
- 18- محمد عبدالعظيم عجمي وآخرون، الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية وميزان المدفوعات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2020م.
- 19- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016م.
- 20- محمود عبدالفضيل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019م.
- 21- مصرف ليبيا المركزي، تقارير اقتصادية، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد مختلفة.
- 22- موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة جينا، لبنان، 2016م.
- 23- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019م.
- 24- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018م.